

... الخ...
... الخ...
... الخ...
... الخ...

الأولى :
الأولى :
الأولى :

... الخ...
... الخ...
... الخ...

الأولى :
الأولى :

- ٨ -

الأولى :

lawpedia.jo

... الخ...
... الخ...
... الخ...
... الخ...

الأولى :

... الخ...
... الخ...
... الخ...

الأولى :

الأولى :

الأولى :

... الخ...
... الخ...

... الخ...
... الخ...

... الخ...
... الخ...

رابعاً: بالنسبة للمجرم الرابع

الحكم عليه بالوضع بالاعتقال المؤقت لمدة خمس سنوات والرسم سناً لأحكام المادة (٢/١١٨) من قانون العقوبات رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠.

خامساً: بالنسبة للمجرم الخامس

الحكم عليه بالوضع بالاعتقال المؤقت لمدة خمس سنوات والرسم سناً لأحكام المادة (٢/١١٨) من قانون العقوبات رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠.

وتلخص أسباب التمييز بما يلي:

١- القرار الطعين مخالف للقانون والأصول لما يلي:
أولاً: نسحل الملاحظات التالية والمتعلقة ببطان إجراءات التحقيق التي استند إليها القرار الطعين كما يلي:

لقد تم التحقيق مع المميزين من قبل ضابط المخبرات شاهد النيابة خلافاً للأصول الجزئية والتي تدخل في اختصاص المدعي العام يضاف إلى أن الشاهد لدى مناقشته قال إنه قد تلقى الأمر بأخذ إفادات الموكلين من الضابط الأعلى منه رتبة أي إنه نفذ أمراً عسكرياً فقط ليس إلا مما يبطل إجراءات التحقيق لدى المخبرات ابتداءً ومنها اعترافاتهم .

٢- وبالتحارب كما هو حال الشك الذي خالط بيئة النيابة التي استند إليها القرار الطعين فقد خالف القرار الطعين ما استقر عليه اجتهاد محكماتكم من وجوب توفر أركان وشروط تهمة التعكير .

٣- وبالتحارب القرار الطعين مخالف للقانون والأصول والوقائع الواردة في الدعوى وكذلك لما قدم من بيانات دفاعية كما يلي:

لقد استندت النيابة في إثبات دعواها إلى اعتراف الموكلين الذين قدموا البيينة على أنهم قد اعترفوا بعد تعرضهما في المخبرات إلى الضرب والتكيل مما اضطرهما إلى الاعتراف حتى بدون أن يقرأ ما وقعا عليه وعندما سئحت لهما أول فرصة بعد الخروج من المخبرات فقد شوهت عليهما آثار الضرب والتكيل الأمر الذي يثبت

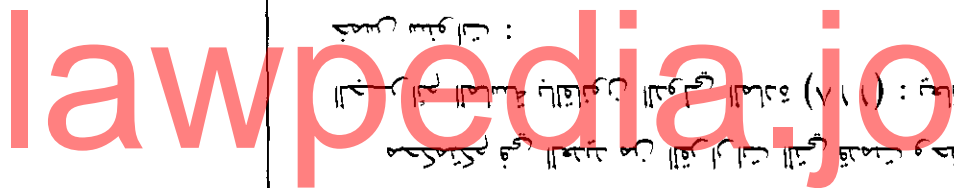
... ۲۸ ... و ...
... ۳۰ ...
... ۳۱ ...

...
...
...
...
... ۵۰ ...

...
...

...
...
...
...

...
...
...
...



... :

... () ...
...
... ۳۰ ...

... و ...

...
...
...
...
...
...
...
...

۱۰۰۸/۱۰۱/۱۱۰۱ ...

- ...
- ...
- ...

۳ - ...

...

۴ - ...

۸ - ...

۱ - ...

...

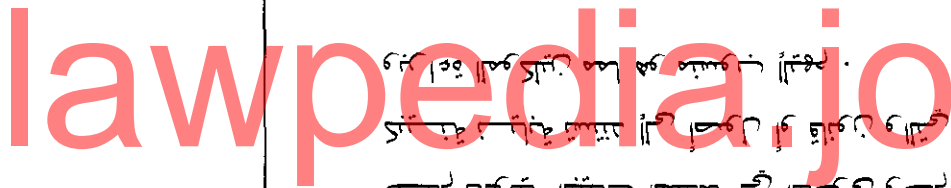
...

...

- ...

...

۸ - ...



...

...

...

...

...

...

...

...

...

...

...

...

فصل ٢٠٠٦/٣/٤ والقضية التمييزية رقم ٢٠٠٦/١٤٦٨ تاريخ ٢٠٠٧/٤/١٦ تاريخ ٢٠٠٧/٤/١٦ لم ينشر بعد والمحفوظ نسخ عنها في المرافعة لاطلاع محكمتكم ما يؤكد ما نستند إليه ونطالب بنقض القرار الطعين وببرائة الموكلين مما هو منسوب إليهما بناءً عليه. لهذه الأسباب يطلب وكيل المميزين قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً.

بتاريخ ٢٠٠٧/١٠/٤ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب في نهايتها قبول التمييز شكلاً ورد التمييز موضوعاً وتأييد القرار المميز.

ال

بمجرد التحقيق والمداولة نجد أن النيابة العامة لدى محكمة أمن الدولة أسندت إلى المتهمين:

- ١-
- ٢-
- ٣-
- ٤-
- ٥-

التهم المستندة:

التي يلزم بأعمال لم تجزها الحكومة عرضت المملكة لخطر أعمال عدائية وعمليات صنف العلاقات ببولصة اجنبية خلافاً لأحكام المادة ٢/١١٨ من قانون العقوبات رقم ١٦ لسنة ١٩٦١ وذلك بالنسبة لجميع المتهمين .

أما وقائع الدعوى وكما جاءت بإسناد النيابة العامة فتتلخص أنه :

وخلال شهر تشرين أول ٢٠٠٦ توجه المتهمان الأول والثالث إلى السعودية لأداء مناسك العمرة وإثناء تواجدهم في مكة المكرمة قاموا بمقابلة أشخاص لم يكشف التحقيق

١١٤١-٧٥٢
١١٤١-٧٥٢

١١٤١-٧٥٢

١١٤١-٧٥٢

١١٤١-٧٥٢

١١٤١-٧٥٢

١١٤١-٧٥٢

١١٤١-٧٥٢

۱۹۶۰ء کی ۱۶ ستمبر کو قانون ۱۶۱۱/۱۷ (۱۷/۱۷) کے تحت

حکومت پاکستان نے عدالت عالیہ کے ججوں کی تعداد کو ۱۶ سے ۱۷ تک بڑھانے کا حکم دیا۔

تعداد: ۱۷

۱۹۶۰ء کی ۱۶ ستمبر کو قانون ۱۶۱۱/۱۷ (۱۷/۱۷) کے تحت

حکومت پاکستان نے عدالت عالیہ کے ججوں کی تعداد کو ۱۶ سے ۱۷ تک بڑھانے کا حکم دیا۔

تعداد: ۱۷

۲۰۰۸ء کی ۱۱/۱۱/۰۸ کو قانون ۱۱/۱۱/۰۸ کے تحت

حکومت پاکستان نے عدالت عالیہ کے ججوں کی تعداد کو ۱۷ سے ۱۸ تک بڑھانے کا حکم دیا۔

(۱۸/۱۸) کے تحت عدالت عالیہ کے ججوں کی تعداد کو ۱۸ سے ۱۹ تک بڑھانے کا حکم دیا۔

۱۹۶۰ء کی ۱۶ ستمبر کو قانون ۱۶۱۱/۱۷ (۱۷/۱۷) کے تحت

حکومت پاکستان نے عدالت عالیہ کے ججوں کی تعداد کو ۱۶ سے ۱۷ تک بڑھانے کا حکم دیا۔

تعداد: ۱۷

lawpedia.jo

۲۰۰۸ء کی ۱۱/۱۱/۰۸ کو قانون ۱۱/۱۱/۰۸ کے تحت

حکومت پاکستان نے عدالت عالیہ کے ججوں کی تعداد کو ۱۷ سے ۱۸ تک بڑھانے کا حکم دیا۔

(۱۸/۱۸) کے تحت عدالت عالیہ کے ججوں کی تعداد کو ۱۸ سے ۱۹ تک بڑھانے کا حکم دیا۔

۱۹۶۰ء کی ۱۶ ستمبر کو قانون ۱۶۱۱/۱۷ (۱۷/۱۷) کے تحت

حکومت پاکستان نے عدالت عالیہ کے ججوں کی تعداد کو ۱۶ سے ۱۷ تک بڑھانے کا حکم دیا۔

تعداد: ۱۷

تعداد: ۱۷

: عدالت عالیہ کے ججوں کی تعداد کو ۱۷ سے ۱۸ تک بڑھانے کا حکم دیا۔

۲۰۰۸ء کی ۱۱/۱۱/۰۸ کو قانون ۱۱/۱۱/۰۸ کے تحت عدالت عالیہ کے ججوں کی تعداد کو ۱۷ سے ۱۸ تک بڑھانے کا حکم دیا۔

خامساً: بالنسبة للمتهم

الحكم عليه بالوضع بالاعتقال الموقت لمدة خمس سنوات والرسوم سنداً لأحكام المادة (٢/١١٨) من قانون العقوبات رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠.

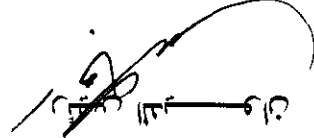
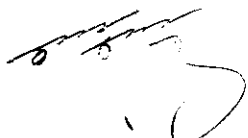
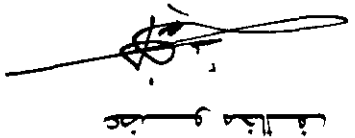
لم يقل المتهمان بالقرار الصادر عن المحكمة قطعاً فيه تمييزاً.

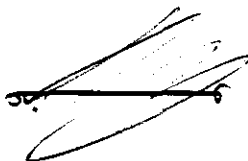
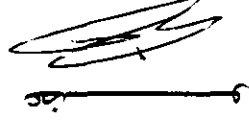
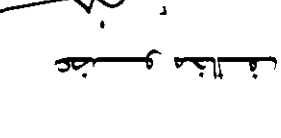
وبالنسبة لأسباب التمييز نجد وفيما يتعلق بالسبب الأول أن النيابة العامة لدى محكمة أمن الدولة كانت قد ضبطت أقوال المتهمين خلال أسبوع من تاريخ إلقاء القبض عليه وفقاً لأحكام المادة ٧/ب من قانون محكمة أمن الدولة ولم يرد في البينة ما يشير إلى أن أقوال المتهمين أخذت بالإكراه سواء المادي أو المعنوي مما يستوجب رد هذا السبب وبالنسبة لباقي الأسباب والمنصب الطعن فيها على تخطئة محكمة أمن الدولة بإدانة المتهمين بجرم التدخل في جريمة القيام بأعمال لم تجزها الحكومة خلافاً لأحكام المادة ١١٨ من قانون العقوبات فالمستقر عليه في اجتهاد هذه المحكمة أنه يتوجب توافر أركان وعناصر هذه الجريمة والتمثلة **هـ**:

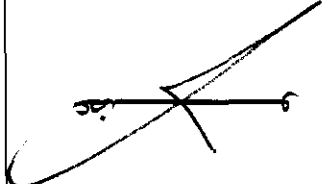
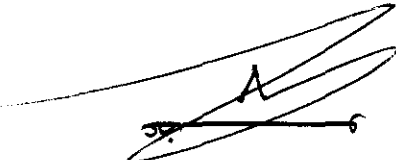
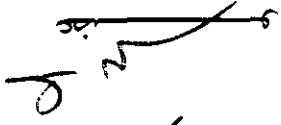
- ١- القيام بأعمال أو كتابات أو خطب لم تجزها حكومة المملكة الأردنية الهاشمية.
- ٢- أن يكون من شأن هذه الأعمال أو الكتابات أو الخطب :
 - أ- تعريض الأردنيين لأعمال تآثرية تقع عليهم أو على أموالهم .
 - ب- تعريض المملكة لخطر أعمال عدوانية .
 - ج- تعكير صفو العلاقات الأردنية بالدولة أو الدول الأجنبية.
 - د- قيام الصلة السببية المباشرة بين الفعل الذي قام به المتهمون والخطر المتوقع وقوعه على المملكة أو موطنها.

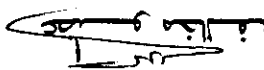
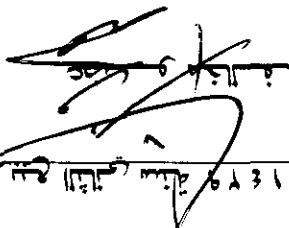
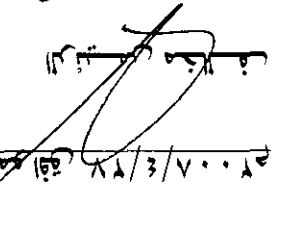
وحيث أنه لم يرد في البينة ما يشير إلى أن المملكة الأردنية الهاشمية قد تعرضت لخطر أعمال عدائية من قبل دولة أجنبية نتيجة قيام المتهمين بما قاموا به ولم يثبت كذلك تعرض حياة الأردنيين في العراق أو أموالهم للخطر فإن الركن المادي للجريمة الواردة في المادة ٢/١١٨ عقوبات يغدو غير متوفر ولا يكفي وبموجب تحليل نص المادة المشار إليها احتمال تعريض الأردن لأعمال عدائية أو تعريض الأردنيين لأعمال تآثرية وإنما

11E1-G07-311

11E1-G07-311

11E1-G07-311

lawpedia.jo

11E1-G07-311

- 1- 11E1-G07-311
- 2- 11E1-G07-311
- 3- 11E1-G07-311

11E1-G07-311

المجلس الأعلى للمحكمة الدستورية في جمهورية مصر العربية
في ١٢ من شهر ديسمبر سنة ١٩٥٤م الموافق ١٠ من شهر كانون الأول سنة ١٩٣٢م

المجلس الأعلى للمحكمة الدستورية في جمهورية مصر العربية
في ١٢ من شهر ديسمبر سنة ١٩٥٤م الموافق ١٠ من شهر كانون الأول سنة ١٩٣٢م

المجلس الأعلى للمحكمة الدستورية في جمهورية مصر العربية
في ١٢ من شهر ديسمبر سنة ١٩٥٤م الموافق ١٠ من شهر كانون الأول سنة ١٩٣٢م

المجلس الأعلى للمحكمة الدستورية في جمهورية مصر العربية

في ١٢ من شهر ديسمبر سنة ١٩٥٤م الموافق ١٠ من شهر كانون الأول سنة ١٩٣٢م

المجلس الأعلى للمحكمة الدستورية في جمهورية مصر العربية

في ١٢ من شهر ديسمبر سنة ١٩٥٤م الموافق ١٠ من شهر كانون الأول سنة ١٩٣٢م

المجلس الأعلى للمحكمة الدستورية في جمهورية مصر العربية

المجلس الأعلى للمحكمة الدستورية في جمهورية مصر العربية

في ١٢ من شهر ديسمبر سنة ١٩٥٤م الموافق ١٠ من شهر كانون الأول سنة ١٩٣٢م

المجلس الأعلى للمحكمة الدستورية في جمهورية مصر العربية

:

المجلس الأعلى للمحكمة الدستورية في جمهورية مصر العربية
في ١٢ من شهر ديسمبر سنة ١٩٥٤م الموافق ١٠ من شهر كانون الأول سنة ١٩٣٢م

المجلس الأعلى للمحكمة الدستورية في جمهورية مصر العربية

في ١٢ من شهر ديسمبر سنة ١٩٥٤م الموافق ١٠ من شهر كانون الأول سنة ١٩٣٢م

المجلس الأعلى للمحكمة الدستورية في جمهورية مصر العربية

في ١٢ من شهر ديسمبر سنة ١٩٥٤م الموافق ١٠ من شهر كانون الأول سنة ١٩٣٢م

رقم / تاريخ

الشيخ /

الشيخ /

الشيخ /

الشيخ /

الشيخ /

الشيخ /

الشيخ /

رقم 1311-07-G / تاريخ 1311-07-G

الشيخ /

lawpedia.jo

الشيخ /

- 1- اجتهاد الشيخ /
- 2- اجتهاد الشيخ /
- 3- اجتهاد الشيخ /

الشيخ /